

توظيف نظام حوكمة الشركات وأثره في تقدم الاقتصاد العراقي

م.م. فهيمة اصليوه حيدو
كلية الفارابي الجامعة

P: ISSN : 1813-6729

<http://doi.org/10.31272/JAE.43.2020.126.18>

E : ISSN : 2707-1359

مقبول للنشر بتاريخ : 2020/11/23

تاريخ أستلام البحث : 2020/10/4

المستخلص :

يتضمن البحث نظام متكامل للرقابة المالية لإدارة الشركات وغيرها من المؤسسات الخاصة والعامة . وتوزع على المباحث يتضمن المبحث الأول الإطار المنهجي للبحث . والمبحث الثاني وهو الإطار النظري الذي توزع على ثلاث اقسام ، وكان القسم الأول الذي أشتمل على الحوكمة المصطلح والمفهوم (حوكمة الشركات) واسترسلت الباحثة عن الأطراف المعنية والمحددات الأساسية بتطبيق مفهوم الحوكمة . وفي القسم الثاني يشمل عن حوكمة الشركات ومبادئها وأهميتها للاقتصاد من خلال رصانة تلك الشركات التي تطبق هذه المبادئ من خلال الرقابة الصحيحة لتلك الشركات والمؤسسات من لها من دور في انتعاش الاستثمار لإعطاء الثقة للمستثمر سواء كان فرد أو مجتمع . أما القسم الثالث فقد تناول المحددات الأساسية لحل المشكلة الاقتصادية والزام تطبيق نظام الحوكمة والرقابة للاهتمام بالرقابة المالية وكيفية الاستفادة من المعايير الدولية . اما المبحث الثالث فقد احتوى على الضوابط العامة والضوابط التطبيقية . والمبحث الرابع يتناول الاستنتاجات .



مجلة الادارة والاقتصاد
العدد 126/ كانون الاول/ 2020
الصفحات : 249 - 256

المحور الأول : الإطار المنهجي

أولاً : مشكلة البحث :

تكمن مشكلة البحث بالتساؤلات الآتية :-

- 1- ما هي الآليات لتوظيف نظام حوكمة الشركات ؟
- 2- ما هو أثر توظيف نظام حوكمة الشركات في تقدم الاقتصاد العراقي ؟

ثانياً : أهمية البحث :

يسلط البحث الضوء على توظيف نظام حوكمة الشركات وأثره في تقدم الاقتصاد العراقي وكيفية إبراز دور الحوكمة في ازدهار الاقتصاد من خلاله ، فيما لها من أهمية وتعزيز الثقة في اجتذاب المواطن العادي لتعزيز ثقته في الاستثمار وبالتالي الفائدة بتنشيط الاقتصاد على المستوى الفردي والمجتمع ككل ، ومن هذا تكمن أهمية ذلك .

ثالثاً: أهداف البحث :

يهدف البحث إلى :-

- 1- استثمار وتوظيف نظام حوكمة الشركات وأثره في تقدم الاقتصاد العراقي .
- 2- التركيز على موضوع الحوكمة في الاقتصاد والغرض منه إبراز التفاصيل والجوانب الإيجابية للفرد والمجتمع .
- 3- توظيف (نظام الحوكمة) في خدمة الفرد والمجتمع ككل لا يتجزأ

رابعاً: فرضية البحث :

للآليات حوكمة الشركات دورا مؤثر في تقدم الاقتصاد العراقي .

خامساً: حدود البحث :

يتحدد الباحث بدراسة (توظيف نظام حوكمة الشركات وأثره في تقدم الاقتصاد العراقي) والنموذج في الاقتصاد العراقي من خلال الشركات نموذجاً للمخرج وذلك لأهمية هذا النوع من الحصانة الاقتصادية .

المحور الثاني : الإطار النظري

المبحث الأول

1- الحوكمة المصطلح والمفهوم :

تعرف حوكمة الشركات بانها نظام متكامل يعتمد على قواعد ومعايير علمية، نظرية وتطبيقية للرقابة المالية والادارية والقانونية والرقابة الشعبية. ويقول الباحث (سليمان) عن كلمة (الحوكمة) هي ((مجموعة من القوانين التي تحدد العلاقة بين إدارة الشركة من ناحية وحملة الأسهم وأصحاب المصالح أو الأطراف المرتبطة بالشركة (حملة السندات ، العمال ، الدائنين ، المواطنين) من ناحية أخرى)). (سليمان ، 2009 ، ص17-18) . وترى الباحثة بان (الحوكمة) شرعت لتكون أشمل وأوسع لمجموعة من الأنظمة الخاصة بالرقابة على أداء الشركات كذلك تنظيم العلاقات بين مجلس الإدارة والمدراء والمساهمين وأصحاب المصالح. وأيضا التأكد على أن الشركات يجب أن تدار لصالح المساهمين . من جهة أن (الحوكمة) تشمل القطاعين الخاص والشركات والقطاع العام وخاصة الاقتصاد العراقي المرتبطة بالشركات الخاصة أو المؤسسات العامة التابعة للدولة لتفعيل الرقابة بكل المعايير العلمية والشفافية المهنية للنهوض بالقطاع الإنتاجي على مستوى الأسهم للأفراد وجذب المستثمرين وأصحاب رؤوس الأموال أو على مستوى القطاع العام والتقليل من هدر المال العام .

أما عن بداية ظهور نظرية الوكالة Agency Theory والتي تضمنت ألقاء الضوء على المشاكل التي تكمن فيها مكامن الخلل بين المؤسسين من أعضاء مجالس إدارة الشركات وبين المساهمين فيأتي من خلال الالتزام بمبادئ (الحوكمة) المهنية سواء على الصعيد الإداري والمالي والقانوني بكل شفافية ، لزيادة الثقة وجذب المستثمرين والمساهمين الجدد. وبالتالي تنمية الاقتصاديات لتلك الدول والتي كانت لها الريادة لتفعيل التعليمات والقوانين الناجعة التي تجعل من الشركات الخاصة والقطاع العام و تحديدا في العراق بتطبيق هذه المبادئ للالتحاق بالركب الاقتصادي العالمي الذي يطبق هذه المبادئ للحوكمة بكل شفافية.

أما الأطراف المعنية والمحددات الأساسية بتطبيق مفهوم الحوكمة هناك أطراف تتأثر وتؤثر في التطبيق السليم لقواعد حوكمة الشركات منها :

- 1-المساهمين الرئيسيين : وهم من كبار رؤوس الأموال يقومون بتقديم رأس المال للشركة أو شراء الحصة الأكبر من الأسهم مقابل اختيار أعضاء مجلس الإدارة لحماية حقوقهم المالية، والحصول على أكبر نسبة من الأرباح .
- 2-أعضاء مجلس الإدارة : الذين يمثلون المساهمين الذين لديهم الحصة الأكبر من الأسهم وهم اللذين يقومون باختيار المدراء التنفيذيين والذين يوكل اليهم الإدارة اليومية لأعمال الشركة ، وكذلك يقوم مجلس الإدارة بتحديد السياسات

العامة للشركة والنهوض بالمنتج الاقتصادي وكيفية المحافظة عليه والمحافظة على حقوق المساهمين وجذب المساهمين الجدد من خلال الحصول على أكبر كمية من الأرباح .

3- أصحاب المصالح : وهم مجموعة من الذين لهم مصالح داخل الشركة ويشمل كل من له مصالح مرتبطة بالشركة والعمال والموظفين وقد تكون مصالحهم متعارضة ومختلفة في بعض الأحيان .

المحددات الأساسية لتطبيق مفهوم حوكمة الشركات والمؤسسات العامة :

أنه المحددات الأساسية لتطبيق مفهوم حوكمة الشركات أو الدول والاستفادة منها في إنشاء اقتصاد رصين وذي مصداقية لدى المستثمرين المحليين أو الأجانب يجب مراعاة عوامل تتكون من مجموعتين هي :

المجموعة الأولى : المحددات الخارجية وتشمل على :-

1-وهي مجموعة القوانين واللوائح التي تنظم العمل بالأسواق والتي تراعي المعايير والقواعد والشفافية المهنية مثل قوانين الشركات وقوانين التسويق والقوانين المتعلقة بالإفلاس وأيضا القوانين التي تنظم المنافسة مع الشركات الأخرى .

2-وجود رؤوس الأموال الجيدة التي يغطي ويضمن التمويل اللازم للمشروعات بالشكل المناسب ليشجع الشركات الأخرى على التوسع والمنافسة الدولية .

3-كفاءة الهيئات والأجهزة الرقابية من خلال الالتزام بالحوكمة بكل تفاصيلها الإدارية والمالية والقانونية والشعبية وبكل شفافية ومهنية وذلك عن طريق تفعيل الرقابة على الشركات والتحقق من دقة وسلامة البيانات والمعلومات التي تنشرها وأيضا العقوبات المناسبة والتطبيق الفعلي لها في حالة عدم الالتزام .

4-دور المؤسسات (الخاصة) في ضمان التزام أعضائها بالأنواحي السلوكية والمهنية والمعايير الأخلاقية والتي تضمن التعامل وقواعد الأسواق بكفاءة مثل جمعيات المحاسبين والمدققين ونقابة المحامين .

المجموعة الثانية : وهي التي تختص بالقواعد والمعايير الواضحة والمهنية الشفافة التي تطبق داخل الشركات والتي تتضمن وضع هيكلية إدارية سليمة توضح كيفية اتخاذ القرارات داخل .

الشركات وتوزيع مناسب للسلطات والواجبات بين الأطراف المعنية بتطبيق مفهوم حوكمة الشركات مثل مجلس الإدارة والمساهمين وأصحاب المصالح ، وذلك بالشكل الذي لا يؤدي إلى وجود تعارض في المصالح بين هؤلاء الأطراف ، بل يؤدي إلى تحقيق مصالح رؤوس أموال الرئسيين و المستثمرين وجذب المساهمين على المدى الطويل.

المحور الثاني / الإطار النظري

المبحث الثاني :

أهمية حوكمة الشركات ومبادئها

أولاً: أهمية حوكمة الشركات :

أن أهمية حوكمة الشركات تكمن في فشل العديد من الشركات سواء على المستوى المالي أو الإداري في كثير من دول العالم ومن هذا فإن عدم تفعيل أسلوب حوكمة الشركات للمعايير والقواعد المهنية للرقابة يمكن للقائمين على الشركة من الداخل ، سواء كانوا مجلس الإدارة أو الموظفين من تفضيل مصلحتهم الشخصية على حساب مصلحة المساهمين وكل من له مصالح في هذه الشركات تنعكس سلباً على الإنتاج الاقتصادي والنهوض نحو الاحسن وانهيار تلك الشركة أو المؤسسة وانحسار المستثمرين والمساهمين .

لذا يجب توجيه اهتمام خاص نحو إنشاء المؤسسات والتشريعات السياسية والاقتصادية التي يجري وضعها وفقاً للاحتياجات الخاصة لكل دولة والتي تعطي الشركات شيئا من القوة .

وبالنتيجة تدفع بعجلة الاقتصاد نحو الأحسن والاستقرار لتلك الدولة عموماً من خلال الشركات ولكل العاملين والمساهمين .

ومما سبق في أعلاه يتضح بأن أهمية حوكمة الشركات تتمحور في دفع عجلة الاقتصاد نحو الأحسن للشركات أو الدول سواء كانت متقدمة أو نامية وتتمثل بالاتي :

1-تقليل المخاطر المتعلقة بالفساد المالي والإداري والقانوني التي تواجهها الشركات والدول .

2-القيام برفع مستويات الأداء للشركات من خلال التقيد بالمعايير والقواعد الدولية التي تضمن الحقوق لكل المستثمرين ورؤوس الأموال والمساهمين الجدد لدفع عجلة التنمية الاقتصادية للدول التي تنتمي إليها تلك الشركات .

3-جذب الاستثمارات الأجنبية لتفعيل الشفافية في ضمان الرقابة الصارمة للحوكمة ، كذلك تشجيع رأس المال المحلي على الاستثمار في المشروعات الوطنية .

4-زيادة قدرة الشركات الوطنية على المنافسة العالمية وفتح أسواق جديدة لها . الشفافية والدقة والوضوح في تفعيل الرقابة المالية التي تصدرها الشركة وما يترتب على ذلك من زيادة ثقة المستثمرين بها وبهذا تزداد فرص العمل لأفراد المجتمع .

وعليه فإن قواعد حوكمة الشركات أصبحت في كافة أنحاء العالم هو المعيار لجذب الاستثمارات ودفع عملية التنمية على مستوى الدول .

ثانياً: مبادئ حوكمة الشركات :

أن مبادئ ومفهوم حوكمة الشركات أخذ بتزايد مستمر وأصبح الشغل الشاغل في معظم الدول المتقدمة ، فقد حرصت العديد من المؤسسات الدولية وبورصات الأوراق المالية في العديد من الدول بإصدار القواعد والمعايير التي تنتهجها بشفافية عالية لجذب أكبر عدد ممكن من المستثمرين والمساهمين الجدد. لذا لا بد من وجود شفافية في هذه الشركات أو المؤسسات المالية عن الكشف عن كافة القضايا والموضوعات الهامة التي تخص بالشركة أو المؤسسة منها المركز المالي والأداء وحقوق الملكية وحوكمة الشركة لتضمن الرصانة في المؤسسات الدولية . لذلك فإن الفساد المالي والإداري والفضائح المالية وغيرها أدت إلى الانهيارات والإفلاس بالشركات العملاقة ، وما يترتب عليها على اقتصاديات الدول التي تنتمي إليها تلك الشركات .

ثالثاً: المحددات الأساسية لحل المشكلة الاقتصادية :

من الحقائق التي تواجه كافة الدول بغض النظر عن التطور الاقتصادي من دولة لأخرى ، وما وصلت إليها ونوعية النظم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المطبقة فيها ، فهناك تغير دائم حتى وأن لم يكن من داخل النظام لذلك المجتمع ، قد يكون بفعل التأثيرات لنظم أخرى خارجية ، إقليمية كانت أو دولية فالتغير أمر طبيعي بفعل تطور المجتمعات كافة من خلال الدراسات الحديثة والاختراعات العلمية التي تصب في تقدم وخدمة المجتمع لترتقي إلى الأحسن ويعتمد حدوثه على توافر الحدث أو الغرض معا ، فهناك صراع دائم منذ الأزل ذلك الصراع الاقتصادي المتصل بين الانسان واخيه الانسان وبين الانسان والطبيعة ومحاولة حل هذه المشاكل الإنسانية والاقتصادية لتلبي الحاجات الإنسانية الغير محدودة ونحو الأفضل للفرد والمجتمع لمواجهتها بأهمية وعناية لذلك ((إذا كانت المشكلة الاقتصادية ترند في أصل وجودها إلى ظاهرة الندرة والتي تنشأ بسبب تزامم الحاجات غير المحدودة . فطرية كانت أو مكتسبة على الموارد المحدودة فإن ذلك يترتب عليه نتيجة منطقية لا مفر منها على كل المجتمع من المجتمعات أن يتخذ الوسائل المناسبة التي تكفل له الاستمرار الاقتصادي عن طريق تحديد المجتمع للحاجات التي تعد أولى بالإشباع من غيرها)) (البراوي ، 1971 ص73) . ومن هذا يترتب عليها تغير في النظام الاقتصادي الذي يرتبط بفعل تلك السياسة والاشتراطات الجديدة من المتغيرات لصالح السياسة الجديدة التي تفرض نفسها على الساحة الدولية ، بدا من الدول الأوروبية والدول المتقدمة الأخرى و ((قد يظن بعض الناس لأول وهلة أن اختلاف حجم ما تملكه المجتمعات وتسيطر عليه من موارد طبيعية هو السبب في تفاوت مقدرتها على ما توفره لأفرادها من الأساس المادي الذي يضمن لهم الاستمرار والتقدم ليس بذاته شرطاً كافياً لتقدمه فإن ناتج الطبيعة في هذا الصدد حجم الموارد وأنواعها ليس كميات معطاة وثابتة...والذي يعتمد بصفة أساسية على حالة المعرفة الفنية أو التقنية السائدة)) (شبيحة ، 1986 ، ص61) . لذا بدأت ملامح التغير تنشر على الصعيد الدولي مستهدفةً منهجها في التغير الاقتصادي على حساب القوة العسكرية مما أدى إلى تطور أهمية الجغرافية الاقتصادية مما أدى إلى أرباك السياسات العليا لكل دول العالم وأنعكس ذلك على الاقتصاد العالمي وكان تأثيره الأزمات الاقتصادية في معظم دول العالم مما أثر بشكل كبير ومربك على دول العالم الثالث وخاصة فجوة كبيرة بين هذه الدول والدول المتقدمة صناعياً حيث تعتمد التكنولوجيا المتقدمة مما مكن من سيطرة هذه الدول المتقدمة لذلك فإن حل المشكلة الاقتصادية وخاصة لدول العالم الثالث والمتخلفة تكنولوجياً أصبحت مربكة وكبيرة ولكن ((التخصص في العمل وتنظيم المبادلة فيما بين الأفراد شرطان ضروريان لقيام المجتمع الاقتصادي .. الإنتاج والتوزيع وأهميتها في تقديم الخدمات للفرد والمجتمع)) (دويدار وحشيش وآخرون ، 1988 ، ص79-80) . لذا يقتضي استمرار النشاط الاقتصادي الذي يقوم به أفراد المجتمع من أجل إشباع حاجاتهم لإيجاد صيغة ملائمة والتي تحقق التعاون المنظم للعلاقات فيما بين هؤلاء الأفراد لتحقيق تنظيم علاقات والتي تضمن الحياة وتتوافر فيها مقومات المعيشة الادمية الأساسية وهذا سوف يحل بعضاً من المشكلة الاقتصادية .

ومن هذا يجب أن يكون الناتج القومي للتكوين الاجتماعي محور الاهتمام وقياسه وتتبع معدلات نموه وذلك لكي يقف على حقيقة الاقتصاد القومي ، وقدرته الإنتاجية ومدى التغير في هذه القدرة على مر السنين والحكم على المشاريع المتعلقة بعمليات التنمية ومن خلالها يمكن إدراك المسار الذي ينساب فيه تدفق العرض النقدي ، كذلك تدفق المنتوجات .

وبذلك فإن عملية الإنتاج تؤدي إلى الحصول على منتوجات اقتصادية ، كذلك تكون مصدراً لتكوين دخول جديدة تحصل عليها عناصر الإنتاج ، فقسم من الدخل المتحصل لعناصر الإنتاج يستهلك في شراء سلع وخدمات والقسم الآخر يدخر . ومن هذا فإن تغير الدخل القومي من سنة إلى أخرى في هذه الحالة بتطور مستوى معيشة الأفراد في المجتمع وبتقسيم الدخل القومي على عدد سكان في المجتمع يحصل على متوسط الدخل الفردي ويعتبر احد المؤشرات في التنمية الاقتصادية من ارتفاعه أو انخفاضه من خلالها تنتمي وتحسب الدول إلى

الدول المتطورة أو المتخلفة اقتصاديا واجتماعيا . ولا بد من معرفة معنى الكسب المشروع أي بواسطة الرقابة وحوكمة المؤسسات والشركات الخاصة والعامة هو كل كسب تحققه الوسائل التي أباحها القانون لتنمية الثروة خدمة للفرد والمجتمع . أما أن يكون بدون رقابة وتطبيق نظام حوكمة هذه المؤسسات والشركات فبذلك يكون الكسب دون سبب وهذا هدر للمال العام والاقتصاد الوطني بصورة خاصة فالمشروع العراقي شرع مواد قانونية تخص اثار الكسب دون سبب للمسؤولية التي تقع على الأعمال الشخصية للأعمال غير المشروعة التي تقع على المال ومن هذه المواد عن مواد الأتلاف و الغضب ومنها بعض المواد ومن هذا يستوجب على من حصل على كسب أو ثراء في ذمته دون سبب قانوني وقابل هذا الكسب افتقار في ذمة من وقع الكسب على حسابه أن يرد ذلك للمفتقر بأنواعه وأهداف ذلك الكسب دون سبب . ولهذا انطلقت الباحثة من هذه المشكلة لتسهم في خفايا ومعالجتها وتوضيحها من وجهة نظر فقهاء القانون عامة والمشروع العراقي خاصة والمواد القانونية التي من خلالها يحكم بها ، وهي الأسباب التي دعت الباحثة للإسهام في هذا البحث .

فبدون وجود مبدأ نظام حوكمة الشركات والمؤسسات العامة والخاصة ضرر بالاقتصاد العام عموما . ومهما يكن من أمر فإنه يمكن القول أن الكسب دون سبب نتيجة عدم تطبيق نظام الحوكمة وعليه يجب أن يأخذ نصيبه من التطبيق القضائي خدمة للعلاقات الاقتصادية بين الأفراد والمجتمع عامة ومن هذا يجب مراجعة أصول واسم الشركات والمؤسسات المالية عبر إعداد التقارير المالية ومنها :

المبدأ الأساسي : وهو واجب على مجلس الإدارة أن يقدم تقييما متوازنا ومفهوما عن مركز الشركة .
المبدأ المساعد : وهو مسؤولية مجلس الإدارة أيضا في تقديم متوازن ومفهوم عن مركز الشركة ، يجب أن تمتد لكي تشمل على التقييم الفترتي الذي يتم اجراؤه وبصفة عامة فإن المجلس مسؤول عن تقديم جميع التقارير التي تتطلبها الجهات القانونية . (سليمان، 2009، ص79)

وبذلك يجب الاهتمام بالرقابة الداخلية ومفهومها ومعناها حيث أن كلمة الرقابة تعني المحافظة على الشيء وحراسته (المعجم الوسيط ، 2003 : 363) كما تعني الاحتراز والتحوط والمراعاة .

وترى الباحثة ومما تقدم أعلاه يجب الاستفادة من هذه التعاريف التصحيحية اللازمة وتعميمها لمعالجتها ومنع تكرارها ، وإدارة الوحدة من خلال توافر العناصر الأساسية والتي من أهمها دليل للإجراءات والهيكل التنظيمي ، وكذلك تتفق الباحثة مع تعريف : مجلس المعايير المحاسبية والرقابية في جمهورية العراق : بأنها تمثل أنواع السياسات والإجراءات المتخذة من قبل الإدارة التي تكفل تحقيق أهداف الوحدة الاقتصادية وتضمن التنفيذ المنظم والعملية للعمليات بما في ذلك الالتزام بالسياسات الإدارية والمحافظة على الموجودات واكتشاف ومنع الأخطاء وصحة القيد واكتمال السجلات وتهيئة البيانات المالية المطلوبة والحصول عليها في الوقت المناسب .

المحور الثاني / الإطار النظري

المبحث الثالث

المعايير الدولية :

الالتزام بالمعايير الدولية لرصانتها للانطلاق بالاستثمارات لمصادقيتها وجذب الأفراد والأخذ بالاقتصاد نحو التحسن . ومن هذه المعايير مثلا :

معيار التدقيق الدولي 265 يتضمن الإبلاغ عن نواحي القصور في الرقابة الداخلية للمكلفين بالحوكمة وإدارة . وكذلك إصدارات المعايير الدولية لرقابة الجودة والتدقيق والمراجعة وعمليات التأكيد الأخرى والخدمات ذات العلاقة (الاتحاد الدولي للمحاسبين ، 2010 : الجزء الأول) . ومن هذا فإن العوامل والأسباب التي ساعدت على ظهور الرقابة الداخلية ، حيث كانت الوحدة الاقتصادية الصغيرة مملوكة من قبل شخص واحد هو القائم بإدارتها ورقابتها إذ كانت لديه المعلومات الشاملة والتفصيلية للنواحي الفنية كافة نظرا لضآلة حجمها . ونظرا لاتساع الوحدات بظهور الأقسام والفروع المتعددة اتسع نطاق أعمال وواجبات القائمين بإدارة هذه الوحدات الأمر الذي أدى إلى عجز الأشخاص عن القيام بجميع الوظائف بأنفسهم فظهرت الحاجة إلى الفنيين لأجل المساعدة في تنفيذ الأعمال بسهولة ، ونتيجة لذلك فقد قام المالكون بتعيين مدراء مهنيين وتفويض السلطات إليهم ومنحهم بعضا من اختصاصاتهم ، الأمر الذي أدى إلى ضرورة وجود الرقابة الكافية على أعمالهم للتأكد من سلامة قيامهم بواجباتهم طبقا للسياسات المرسومة لهم . (البطمة ، 1985 : ص13) .

ويمكن اعتبار ظهور شركات الأموال ذات الإمكانات المالية الضخمة عاملا أساسيا في ضرورة إيجاد وتبني نظام للرقابة الداخلية ، إذ ترتب على ظهور هذه الشركات ، ما يدعو إلى الاهتمام بهذا النظام وللأسباب الآتية :

1-كبر حجم الوحدات الاقتصادية وتعدد عملياتها :-

كبر حجم الوحدات وتنوع أعمالها من خلال الاندماج والنمو الطبيعي ، جعل من الصعوبة بإمكان الاعتماد على الاتصال الشخصي في إدارة الوحدات ، فافتض ذلك الاعتماد على وسائل هي في صميم أنظمة الرقابة الداخلية مثل الكشوف التحليلية والموازنات وتقسيم العمل وغيرها . (عبدالله ، 2010 : ص166) .

حاجة الوحدات الاقتصادية إلى حماية الأموال وصيانتها :

بسبب توسع الأعمال وتعقدتها فقد تطورت الحاجة إلى نظام الرقابة الداخلية وبات من الضروري أن يكون الهدف العام الذي ينبغي أن تحققه الوحدة من وضع وتطبيق نظام الرقابة الداخلية هو التوفيق بين أداء العاملين وأهداف الوحدة التي تسعى إلى تحقيقها . (توماس وهنكي ، 2000 : ص370) . وعليه فإنه لا بد من الرقابة المحاسبية التي تتضمن الخرائط التنظيمية وجميع الطرائق والإجراءات ووسائل التنسيق التي تعني بصفة مباشرة إلى حماية الموجودات ودقة وسلامة السجلات المحاسبية والإجراءات التي تحكم دقة البيانات المحاسبية. إن الرقابة الداخلية يمكن أن تسمى الرقابة الوقائية (المانعة) لأنها تمكن من حماية الأصول والموارد من سوء الاستعمال وكذلك التحقق من صحة الحسابات ومصادقتها ومدى إمكانية الاعتماد عليها من قبل الأطراف المعنية. لذلك يتم تصميم نظام الرقابة المحاسبية لتوفير التأكيد من (المطارنة، 2006: ص208) . ولذلك فإنه للرقابة المحاسبية أساليب نذكر منها : (أشتيوي ، 1991: ص2) .

- 1-التكاليف المعيارية
- 2-إعداد موازين المراجعة بصفة دورية .
- 3-عمل مذكرات تسوية المصرف دوريا .
- 4-إتباع نظام الجرد المستمر ومطابقته مع الجرد الفعلي من وقت لآخر .
- 5-وجود دورة مستنديه لكل نشاط من أنشطة الوحدة .
- 6-وجود قسم أو إدارة للتدقيق الداخلي .
- 7-التوصيف الوظيفي الواضح وتحديد المسؤوليات بحيث لا يفرد شخص معين بتنفيذ عملية بأكملها . إن مسؤولية التأكيد من أن الهيكل التنظيمي للرقابة يؤدي إلى تقليل فرص الأخطاء المقصودة وغير المقصودة فتقع على عاتق الإدارة وليست ضمن مسؤولية المدقق .

الضبط الداخلي : Internal Check :

يعرف الضبط الداخلي بأنه ذلك النظام الذي يحوي على خطة الوحدة الاقتصادية وكافة الطرق التنسيقية والإجراءات المتخذة منها لغرض حماية موجوداتها وفحص مدى دقة الاعتماد على المعلومات المحاسبية التي تنمي الكفاية الإنتاجية وتشجيع الالتزام بالسياسات الإدارية .

المحور الثالث / الجانب العملي

المعايير الدولية :

- من أهم المعايير الدولية التي تناولت موضوع الرقابة الداخلية هي الآتي :-
- فيما يأتي تفاصيل لكل معيار وكما هو مبين في أدناه :-
- 1- المعيار رقم (1) ضبط جودة الأداء الصادر عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين يوضح هذا المعيار ما يأتي :-
 - أ- مسؤولية الإدارة :- تعتبر الإدارة مسؤولة عن إنشاء نظام للرقابة الداخلية والمحافظة عليه والإشراف المستمر على تنفيذه وتطويره بما يلائم الظروف .
 - ب- التأكد المعقول :- نظام الرقابة الداخلية يعطي تأكيدا معقولا وليس مطلقا .
 - ج- الفصل بين الوظائف :- هناك وظائف متعارضة مع أغراض الرقابة المحاسبية ، وهي تلك التي تضع شخصا في مركز يسمح له بارتكاب الأخطاء المتعمدة والغش وتغطية ذلك أثناء قيامه بواجباته العادية وبناء على ذلك فإنه من الضروري الفصل بين الوظائف كالترخيص أو التصريح بالعمليات والتسجيل في الدفاتر والاحتفاظ بالأصول . إن هذا الفصل يقلل من فرص ارتكاب الأخطاء والغش ويدعم الرقابة المحاسبية .

المحور الرابع : الاستنتاجات

في ضوء الدراسة النظرية والعملية التي تمت في هذا البحث فقد تم التوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات وهي :-

أولا- استنتاجات الجانب النظري :

- 1-تشكل العوامل الاقتصادية دورا في التطور في حركة التاريخ البشري ولكن ليس هو الدور الرئيسي في هذا التطور لأنه في النهاية يعتمد اقتصاد أي دولة على النظام السياسي أو المؤسسة السياسية التي له القول الفصل في إدارة الدولة على جميع الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليمية إلخ
- 2-لغرض نجاح نظام الرقابة الداخلية في أداء عمله فإنه يعتمد على بعض المقومات ومنها هيكل تنظيم إداري يوضح الاختصاصات كافة والإيرادات الرئيسة وتحدد فيه سلطات ومسؤوليات هذه الإدارات ويعتمد كذلك على نظام محاسبي سليم فضلا عن الإجراءات التفصيلية التي تضعها الإدارة لغرض تنفيذ الواجبات في الوحدة الاقتصادية.
- 3-يمكن نظام الرقابة الداخلية في ضبط على العاملين وتحديد السلطات والمسؤوليات ويشمل مجموعة من الإجراءات والوسائل التنظيمية والمحاسبية التي تهدف إلى ضبط العمليات ومراقبتها بصورة تلقائية ومستمرة ولهذا الغرض يتم تقسيم العمل مع وجود الرقابة الذاتية .

4- أن الاهتمام المحلي والدولي في موضوع الرقابة الداخلية أدى إلى وجود العديد من المنظمات المهنية الدولية المهمة بالرقابة الداخلية وقد أصدرت العديد من المعايير التي تعد مرشداً وموجهاً في تنظيم آلية عمل الرقابة الداخلية .

ثانياً- استنتاجات الجانب العملي :

- 1- أن إجراءات نظام الرقابة الداخلية بأمر الحاجة إلى المتابعة والتحديث والتطوير بشكل مستمر كي تسهم بشكل كبير في رفع مستوى الأداء الإداري .
- 2- إن إجراءات أنظمة الرقابة الداخلية الجيدة والكفوءة ستؤثر في تحقيق أكبر كفاية ممكنة في الأداء الإداري من خلال تحقيق الأهداف .
- 3- ضعف إجراءات المتابعة كافة وخاصة الضعف في توفير المعايير الموضوعية لقياس أداء العاملين .
- 4- إن الأنظمة المحاسبية المطبقة معروفة ومحددة مركزياً من جهة خارجية وأن دور التدقيق في تطويرها محدود جداً .
- 5- عدم توافر الملاك المؤهل داخل قسم الرقابة والتدقيق الداخلي ، وهذا يتطلب اعتماد الأسس العلمية في عملية الاختيار بقصد الحصول على أفراد مؤهلين للقيام بمتطلبات العمل .
- 6- قلة الاعتماد والاستعانة بمختصين من داخل الجامعة للاستفادة منهم وإشراكهم في عمليات التدقيق وبالأخص عند إجراء عمليات الجرد التي تحدث في نهاية السنة لتجاوز حالات الإرباك في أعمال التدقيق .
- 7- عدم استعمال برامج التدريب الحديثة والمناسبة لاحتياجات العاملين ، والقصور في مواكبة التطور التكنولوجي وخاصة في مجال استعمال الحاسوب ، مما يؤدي إلى عدم وجود التوافق بين ما هو مناط من مهام واجبات وما هو محدد ضمن التوصيف الوظيفي .
- 8- ضعف التنسيق بين التدقيق الداخلي وديوان الرقابة المالية ، يكمن في ضعف أداء إدارة التدقيق الداخلي والسبب هو افتقارها إلى الخبرة الإدارية ، فضلاً عن قناعة المدقق الداخلي أن ديوان الرقابة المالية ينوي تصيد الأخطاء وأنه سوف يؤخر إنجاز الأعمال وإرباكهم بسبب الأسئلة التي سيوجهها وفي وقت غير مناسب .

التوصيات

من خلال الاستنتاجات توصي الباحثة بالآتي :-

- 1- أن يتضمن نظام الرقابة الداخلية كوادراً ذو خبرة علمية وميدانية .
- 2- متابعة نظام الرقابة الداخلية وتحديثه بشكل مستمر .
- 3- استعمال برامج حديثة ومتطورة تواكب التطور التكنولوجي .
- 4- ضرورة توحيد والتنسيق بين المعايير المحاسبية والتدقيق على أساس المعايير الدولية .
- 5- ان يكون موضوع الحوكمة لدى المسؤولين حيز الاهتمام للحفاظ على حقوق المساهمين .

المصادر

أولاً :- المعايير المحلية والدولية والقوانين :

- 1- معهد المدققين الداخليين في أمريكا (IIA) عام 1978 .
- 2- الاتحاد الدولي للمحاسبين إصدارات المعايير الدولية لرقابة الجودة والتدقيق والمراجعة وعمليات التأكيد الأخرى ذات العلاقة طبعة 2010 ، الجزء الأول ، معيار الدولي رقم 265 .
- 3- ديوان الرقابة المالية ، مجلس معايير المحاسبة والرقابية ، 2000 .

ثانياً :- المصادر العربية :-

- 1- سليمان ، محمد مصطفى ، دور حوكمة الشركات المساهمة في معالجة الفساد المالي والإداري ، الدار الجامعية - الإسكندرية ، طبعة 2 ، 2009 .
- 2- البراوي ، راشد البراوي ، الموسوعة الاقتصادية ، القاهرة ، دار النهضة ، 1971 .
- 3- شيحة ، مصطفى رشيد ، علم الاقتصاد من خلال التحليل الجزئي ، طبعة 2 بيروت ، الدار الجامعية ، 1986 .
- 4- دويدار ، محمد حامد ، حشيش ، عادل احمد ، وآخرون ، أصول علم الاقتصاد السياسي ، الإسكندرية ، الدار الجامعية ، 1988 .
- 5- مصطفى ، إبراهيم والزيان ، احمد حسن وعبدالقادر ، حامد والنجار ، محمد علي ، 2003 ، المعجم الوسيط ، مؤسسة الصادق للطبع والنشر ، طهران - إيران .
- 6- البطمة ، محمد عثمان ، المراقبة الداخلية في نظم الحاسبات الآلية ، المريخ للنشر - الرياض ، 1985 .
- 7- الهواري ، محمد توفيق ، أصول المراجعة ، 1985 .
- 8- عبده ، خالد أمين ، علم تدقيق الحسابات (الناحية النظرية والعلمية) ، 2010 .
- 9- عبده ، خالد أمين ، تدقيق الحسابات (الناحية النظرية والعلمية) ، 2004 .
- 10- المطارنة ، غسان فلاح ، تدقيق الحسابات المعاصرة- الناحية النظرية الطبعة الأولى ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، 2006 .
- 11- اشتيوي إدريس عبد السلام ، 1991 ، المراجعة معايير وإجراءات
- 12- توماس ، وليم ، وهنكي ، امرسون ، المراجعة بين النظرية والتطبيق ، ترجمة احمد حامد حجاج وكمال الدين سعيد ، دار المريخ ، الرياض ، 2000 .
- 13- القباني ، ثناء علي ، الرقابة المحاسبية الداخلية في النظامين اليدوي والإلكتروني ، الدار الجامعية ، الإسكندرية - مصر ، 2005 .

Employing the corporate governance system and its impact on progress of Iraqi economy

A. L. Fahima Asliwa Hido

Abstract:

The research includes an integrated system for financial control to manage companies and other private and public institutions. And distributed to the investigations. The first section includes the methodological framework for the research. And the second section, which is the theoretical framework, which was divided into three sections, and the first section that included governance was the term and the concept (corporate governance). The researcher went on to explore the parties involved and the basic determinants of applying the concept of governance. In the second section, it covers about corporate governance, its principles and its importance to the economy through the sobriety of those companies that apply these principles through the correct control of those companies and institutions that have a role in the recovery of investment to give confidence to the investor, whether he is an individual or for society. As for the third section, it dealt with the basic determinants of solving the economic problem and obligating the application of the system of governance and control to pay attention to financial control and how to benefit from international standards. As for the third topic, it contains general controls and applied controls. The fourth topic deals with the conclusions.

.....
.....
.....